http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1468) السنة السادسة - الأثنين (30) آذار 2009

الآراء الـواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

ضرورة وجود قطاع خدمي تخصصي في الصناعة النفطية

حمزة الجواهري

"لقد ولى زمن التفاوض مع الشركات الأجنبية مثلما فعل صدام، بل عليها التنافس للحصول على عقد خدمة لتطوير الحقول العراقية" هذا ما قاله وزير النفط خلال زيارته فرنسا على رأس وفد يمثل زهاء عشر وزارات عراقية.

ثمة نجاح:

بالفعل نجح العراق باستجلاب كبريات شركات النفط العالمية برغم زوابع التشكيك التي أثارتها جهات صاحبة مصلحة بنهب ثروات العراق النفطية والغازية من أن هذا الأمر مستحيل وإن الشركات لن تعمل على تطوير الحقول العراقية على أساس من عقود الخدمة، لكن التجربة أثبتت العكس، فها هي الشركات تقف اليوم أمام وزارة النفط طوابير طويلة أملا بالحصول على عقد خدمة في مجال التطوير بالصناعة الاستخراجية، فضلا عن العروض في صناعة تكرير النفط أو الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز الطبيعي أو المصاحب، وبرغم أن شروط الوزارة كانت شديدة وانتقائية إلى حد بعيد، لكن العدد قد وصل إلى أكثر من ١٢٠ شركة عالمية كبرى لها باع طويل في الصناعة النفطية، فقد تم استبعاد جميع الشركات الصغيرة من المنافسة كونها لا تستطيع التعامل مع الحقول العراقية العملاقة بطبيعتها، لأن مثل تلك الشركات الصغيرة قد تستطيع التعامل مع الحقول المصرية الصغيرة جدا، على سبيل المثال وليس الحصر، لكنها لا تستطيع التعامل مع حقول عملاقة كما أسلفنا.

ما تقدم يثبت بشكل قاطع صحة ما ذهبنا إليه مع الكثير من التكونقراط النفطي من أن إحجام الشركات عن العمل في العراق في المرحلة السابقة سببه أمني من حيث الأساس وليس الرغبة بالحصول على عقود مشاركة بالإنتاج كما يدعي البعض "لغاية في نفس يعقوب"، ذلك لأن الشركات تعمل حيثما يوجد الربح والبيئة الآمنة إضافة إلى أن العالم بحاجة إلى زيادة الإنتاج النفطي والغازي من العراق لسد النقص المتوقع خلال السنوات القادمة والذي يعجز العالم عن تأمينه من مواقع الإنتاج الأخرى.

استثمار النجاح:

أثير أكثر من مرة موضوع ربط الصناعة الاستخراجية بتصنيع النفط والغاز، وكان هناك اعتراض محدد يحد من محاولة الربط هذه، ألا وهو إعراض عن تطوير الحقول العراقية والمطالبة بعقود مشاركة بالإنتاج مجدية، ولكن النجاح المتحقق حتى الآن، برغم محدوديته، يسمح إلى حد ما بربط الصناعتين الأبستريم بالداون ستريم، بمعنى أن تشترط الوزارة على المستثمر الأجنبي تصفية نفطه في العراق قبل نقله للخارج، حيث أن الربحية تتضاعف أكثر من مرة بالنسبة للطرفين العراقي والأجنبي، وإمكانية تشغيل وتأهيل كوادر بشرية خمسة أضعاف ما يمكن تشغيله وتأهيله في الصناعة الاستخراجية، أضف إلى ذلك محدودية الرأسمال العراقي الاستثماري والذي لا يسمح بتطوير صناعة داونستريم يعتد بها. كما أن تصنيع النفط في العراق يبعده عن محاصصة الأوبك في المستقبل العاجل.

إنها مجرد محاولات، ربما متعبة، ولكن إذا تحقق منها نجاح ما، فهو يعتبر نقلة موضوعية كبيرة لتكون مسألة الربط بين الصناعتين سنّة يجب أن يلتزم بها المسؤول العراقي والشركات الأجنبية.

النجاح المتحقق حتى الآن محدود جداً:

في الواقع إن هذا النجاح يعتبر محدوداً وما هو إلا مقدمة لنجاحات أخرى يجب أن تتحقق في المستقبل، لكن مع الأسف أجد أن الوزارة لم تعمل حتى الآن على توفير ما هو أهم من هذا النجاح بكثير، ذلك أن العراق لا يملك حتى الآن قطاع الخدمات التخصصية التي تقوم على أكتافها جميع عمليات التطوير التي تقوم بها الشركات الوطنية العراقية أو تلك الشركات العالمية التي تتنافس مع بعضها للحصول على عقود خدمة لتطوير حقول جديدة أو الاستمرار بتطوير الحقول المنتجة أو الحفاظ على مستوى الإنتاج فيها. فالإنتاج يتناقص يوما بعد يوم من الحقول المنتجة حاليا، وهذا أمر طبيعي جدا، حيث ما نحتاج له هو تلك الخدمات التخصصية من شركات خدمية عالمية أو محلية أو مشتركة، سواء كانت هذه الشركات تعود ملكيتها للقطاع الخاص أو العام أو المشترك.

ما الخدمات التخصصية المطلوبة؟

• خدمات حفر آبار وخدمات تدخلات في الآبار:

هذه الخدمات تتمثل بالحفر والخدمات التخصصية التابعة له ومن ثم خدمة الآبار بعد بدء التشغيل، من هذه الخدمات: إنزال البطانة وتسميتها وإنزال معدات استكمال الآبار، وخدمات الحفر المائل والأفقي وطين الحفر، وخدمات أخرى متنوعة كثيرة كالجس البئري بأنواعه وخدمات الإنعاش المتطورة بوجود الكويل تيوبنك وخدمات الوايرلاين السلكي إضافة إلى خدمات الصيانة والتجهيز المختلفة، وهي بحد ذاتها خدمات تعمل على كل أنواع التدخلات بالآبار بدون وجود منصة الحفر أيضا، حيث أن هذا النوع من الخدمات يستمر مادام البئر منتجا حتى نهاية عمر الحقل النفطي سواء بوجود منصة الحفر أو بدونها.

• خدمات بناء صناعية:

هناك خدمات أخرى مثل مد الأنابيب السطحية للآبار ومد خطوط الأنابيب الكبرى وبناء محطات عزل الغاز ومعالجة النفط والغاز المنتج ومحطات الضخ، أي خدمات بناء، تقدمها شركات إنشاء صناعية متخصصة لبناء جميع المنشآت السطحية، حيث عمليات الإنشاء تعتبر خدمات بناء ولا تختلف عن عملية بناء بيت مثلا.

• خدمات تجهيز:

كما نحتاج إلى خدمات تجهيز من قبل مجهزين معتمدين من قبل الشركات المصنعة، التي تعمل على وفق المواصفات العالمية القياسية المعروفة، وذلك لضمان أكبر قدر من الجودة، هذه الخدمات وغيرها من خدمات تخصصية غير موجودة في العراق، وإن وجدت فإنها محدودة ولا تفي بالغرض.

• خدمات استشارية متنوعة

• خدمات تشغيل وصيانة عامة وأخرى تخصصية

• خدمات عامة بسيطة كالنقل أو الخدمات المكتبية أو الفندقية وما إلى ذلك

التطوير عبارة عن مجموعة خدمات:

مما تقدم، نستطيع القول إن عمليات تطوير الحقول النفطية أو الغازية هي عبارة عن مجموعة خدمات تخصصية لتفضي في نهاية المطاف إلى تطوير كامل، وكل ما يحتاجه المنتج صاحب التطوير هو إدارة هذه العمليات وتوفير الأموال المطلوبة. أما إذا عجز عن إدارتها، فإن العالم يزخر بالمؤسسات الاستشارية التي تقوم بالمهمة بدءاً من وضع التصميمات الهندسية، إلى كتابة المناقصات والعقود الخدمية إلى تقديم خدمات استشارية متنوعة خلال القيام بتنفيذ العقود، ومن ثم التشغيل للمشروع في حال عجز أيضا صاحب المشروع التطويري توفير الكوادر التي تقوم بتشغيل المشروع وصيانته وفق عقود خدمة معروفة عالميا.

أول فقرة في برنامج الوزير:

من هنا أستطيع القول جازما إن أول فقرة في برنامج الوزير يجب أن تكون العمل على توفير هذه البيئة الخدمية وفق الأسس التي سوف نتطرق لها من خلال السياق، حيث بوجود هذا القطاع نستطيع تقليل كلف التطوير إلى مستوياتها العالمية وليس أكثر منها بأربعة أضعاف.

ويمكن العودة إلى دراسة كنت قد نشرتها أواخر عام ٢٠٠٦ بعنوان "القطاع الخاص والخصخصة في الصناعة النفطية" نشرت بست حلقات، يجدها القارئ الكريم على موقعنا الخاص المتفرع من الحوار المتمدن أو العديد من المواقع العراقية.

بدون وجود هذا القطاع الواسع والكبير جدا ستكون عمليات التطوير غير مستحيلة ولكن مكلفة جدا كما أسلفنا، حيث في الوقت الحالي يتم استقدام هذه الشركات من الخارج وإن كلف هذه الخدمات تعتبر عالية جدا، بل مبالغ فيها، ففي بعض الأحيان يصل ثمن الخدمة عشرة أمثاله في الدول التي لديها مثل هذا القطاع كدول مجلس التعاون الخليجي أو الدول المتشاطئة على بحر الشمال أو أمريكا.

لذا يجب أن تبذل الوزارة جهدا استثنائيا لاستجلاب هذه الشركات وتشجيعها على عقد شراكات مع الشركات العراقية التابعة للقطاعين الخاص والعام على غرار ما فعلته الوزارة مع شركة الحفر الوطنية حين عقدت شراكة مع شركة ميزوبتوميا البريطانية المتخصصة بحفر الآبار، فهذه الشركة المشتركة خطوة كبيرة على الطريق الطويل ومثال يحتذى.

بالفعل هناك الآن شراكات قم تم عقدها بين شركات عراقية وأخرى أجنبية لجلب الخبرة في هذا المجال الحيوي الذي يعد حجر الزاوية لعمليات التطوير، ولكن مازالت هذه الشراكات في طور التسجيل، أو تهيئة المعدات وما إلى ذلك من مستلزمات عمل الشركات مثل توفير الكادر، أو أماكن لاحتضان المعدات، أو العمل مع الوزارة والشركات المنتجة حاليا للحصول على عقود خدمة لتقديم هذه الخدمات التخصصية.

الأرضية القانونية والدعم المطلوب:

في الواقع إن هذه الشركات المشتركة قد توفرت لها الأرضية القانونية التي تنظم علاقاتها من خلال قانون الاستثمار العام لأنها تستطيع توفير خدماتها إلى جميع القطاعات الإنتاجية في العراق وليس القطاع النفطي فقط، فالشركة التي تعمل في مجال الإنشاءات الصناعية تستطيع العمل في جميع ساحات العمل العراقية الواعدة جدا، وكل ما تحتاجه العملية هو تشجيع القطاع الخاص على هذه الشراكات وتقديم التسهيلات له مثل سهولة حصوله على عقود خدمة مادام الشريك الأجنبي متخصصاً في مجال عمله وله ماض مشهود له في أماكن أخرى من العالم، لأنه بدون هذا الشرط لا يمكن للمستثمر العراقي أو الأجنبي العمل في هذا المجال.

الشراكة مع الأجنبي المتخصص:

مسألة الشراكة بين الشركة الوطنية الخدمية، سواء كانت قطاعاً خاصاً أم عاماً، مع الأجنبي في هذا المجال أمر لا مناص منه وذلك لضمان النوعية ونقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية وتدريب وتطوير كادر عراقي متخصص من خلال إشراكهم مع الأجنبي صاحب الخبرة، كما إن العراق بحاجة إلى قيم عمل راقية متطورة وهذه أمور مهمة جدا ولا يمكن ضمانها ما لم تكن هناك شراكة مع الأجنبي المتخصص.

إن وضع مسألة الشراكة بين العراقي والأجنبي تعتبر شرطاً أساسياً لقبول هذه الشركات، لأن هذا الأسلوب يعتبر الضمانة الوحيدة لتطوير قطاع خدمي تخصصي عراقي، لهذا السبب يجب الامتناع عن منح شركات الخدمات الأجنبية عقوداً خدمية تخصصية دون وجود شريك عراقي، لأن وجود هذا الشرط سوف يجبر الشركات الأجنبية على تقديم خبراتها للعراقيين، وبالتالي نستطيع خلق قطاع خدمي تخصصي وطني سواء كان تابعاً للقطاع الخاص أم العام أو المشترك. مثل هذه الشراكات مع الأجنبي المتخصص كانت هي الأساس لنمو قطاع خدمي تخصصي في دول مجلس التعاون الخليجي، ولو لم تضع الدولة هذه الشروط لما كان في هذه البلدان أية خدمات تخصصية وطنية يعتد بها، حتى وصل الأمر بشركات القطاع الخاص الكويتية، على سبيل المثال، أن تطالب الحكومة من خلال البرلمان بالقيام بتطوير الحقول بشكل كامل بأيد كويتية بعد أن تحرر معظم تلك الشركات الكويتية من الشراكة مع الأجنبي، وذلك بعد أن اكتسبت الخبرات الكافية.

شروط أساسية للمطور والوزارة:

في الصناعة النفطية موضوع البحث، على الدولة أن تتمسك بإدارة العمليات الأساسية، في حال كان التطوير مباشراً من قبل شركات الوزارة، وأن تضمن لها دورا في الإدارة في حال وجود شريك أجنبي كما هو الحال في عقود الخدمة التي تقدمها للشركات العالمية من خلال الجولات التعاقدية التي تقوم بها الوزارة حاليا، وكضرورة موضوعية يجب وضع شروط على هذه الشركات تلزمها بتوفير الخدمات التخصصية من خلال الشركات العراقية التي تحدثنا عنها.

منح الشركات الكبرى عقود خدمة لتطوير الحقول لا يحل المشكلة:

إن الشركات الوطنية كشركة نفط الجنوب أو نفط الشمال لا تستطيع الآن الحصول على هذه الخدمات كون هذه البيئة الخدمية معدومة في العراق حاليا، لذا فهي مضطرة لاستقدامها من الخارج بكلف عالية جدا كما أسلفنا، فإذا كانت الشركات الوطنية لا تستطيع الحصول على الخدمات التخصصية كالجس البئري أو تسميت الآبار أو إنعاشها، أو إصلاحها بدون استعمال أبراج الحفر، فكيف تستطيع الشركات العالمية توفير هذه الخدمات ما لم تستقدمها من الخارج بكلف خيالية؟ أي سيبقى هذا الأمر على حاله في حال بدأت الشركات العالمية الكبرى بتطوير الحقول في القريب العاجل وأن كلف التطوير ستكون عالية جدا، بل خيالية.

الحد الأدنى من الخدمات التخصصية:

من هنا نستطيع تقدير مدى حاجتنا إلى هذه الخدمات التخصصية ومدى الضرورة الملحة للبدء فورا لكي نستطيع في الأقل توفير الحد الأدنى لما هو أساسي من هذه الخدمات الضرورية لعمليات التطوير، لأنه في الواقع إننا بحاجة إلى آلاف الشركات الخدمية التخصصية لكي نستطيع القول أن العراق لديه بيئة خدمية متكاملة، وهذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل، قد يصل إلى عشر سنوات أو أكثر.

ضرورة وجود قطاع عام إلى جانب القطاع الخاص يعمل في مجال خدمات النفط:

إن إعادة هيكلة كاملة للقطاع النفطي التي يتحدث عنها البعض كضرورة، وهي فعلا كذلك، يجب أن لا تكون فقط على مستوى الشركة الأم، شركة نفط الجنوب أو الشمال، ولكن وضع الهيكلة اللازمة لتأسيس ودمج القطاع الخاص الوطني والأجنبي والمشترك في عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، وذلك بفصل الأقسام الخدمية عن الشركات الأم، وتأسيس شركات خدمية تابعة للقطاع العام أولا، لأن القطاع العام هو الضمان الأكيد لمصالح الشعب وهو الذي سيحد من جشع الرأسمال الخاص، سواء كان وطنياً أم أجنبياً.

القطاع الوطني العام الذي يعمل في مجال تقديم الخدمات التخصصية يجب أن يعمل وفق معايير الربحية، وأن يمنح فرصاً متكافئة مع القطاع الخاص، أي وفق علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهذا ما يشكل الضمانة الأكيدة لاستمراره بالعمل بقوة، وأن لا يترهل ويفسد كباقي شركات القطاع العام الفاسدة إداريا وماليا.

باراك أوباما وكوبا:

متى تطوى آخر صفحات الحرب الباردة؟

هاني الحوراني

رسالة المصالحة التي أرسلها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، قبل أيام، الى قادة ايران ومخاطبته هذا البلد باسمه الرسمي "الجمهورية الاسلامية الايرانية" بعد أن مر على قيامها ثلاثة عقود،

أعادت الى الأذهان قطيعة الولايات المتحدة مع كوبا، البلد الاشتراكي الصغير، الذي يبعد عن ايران آلاف الأميال لكنه يقع على مرمى حجر من شواطىء الولايات المتحدة الجنوبية، حيث تفرض عليه حصاراً تجارياً مستمراً منذ نحو خمسة عقود.

لقد فتح انتخاب الرئيس اوباما الباب أمام تغيرات جوهرية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، لكن الغريب أن البيت الأبيض لم يطرح حتى الآن مبادرة من النوع الثقيل تجاه هافانا، ولم يقم بمخاطبة الزعامة الكوبية بعد برسالة مشابهة للتي وجهت الى قادة ايران الاسلامية، وإن كانت صدرت عن الحكومة الأمريكية خطوات رمزية صغيرة من نوع تسهيل اجراءات زيارة المواطنين الكوبيين الى الولايات المتحدة. وقام مؤخراً ألف وأربعمائة عالم من أرجاء الأرض كانوا يعقدون مؤتمراً لهم في العاصمة الكوبية، بدعوة الرئيس الأمريكي لفتح صفحة جديدة بين بلده وكوبا، وفي مقدمتها رفع الحصار عن الجار الكوبي القريب جداً من شواطىء فلوريدا وإلغاء القيود على التجارة والسفر معها.

لا تستحق كوبا فقط رفع حالة الحصار الأمريكي عنها، وإنما تستحق اعتذاراً رسمياً من البيت الأبيض على عقود طويلة من السياسات العدائية ومحاولات الغزو، فضلاً عن المؤامرات الفاشلة لاغتيال الرئيس فيديل كاسترو. إن هذه السياسات وأشكال الحصار التي فرضت على جزيرة "مزارع السكر والسيجار" لم تملها مصالح الشعب الأمريكي، وإنما أحقاد عتاة المحافظين في أجهزة الاستخبارات الاتحادية والمركزية ولوبي المنفيين الكوبيين، المكون من فلول نظام باتيستا السابق في كوبا الذين كانوا قد حولوا هافانا الى كازينو قمار كبير لمتعة الأثرياء الأمريكيين والى إقطاعيات تأتمر باسم "اليانكي" الشمالي الأبيض.

ولم يكن محتماً أن تلتحق كوبا بالاتحاد السوفياتي السابق، ولا أن تتبع نموذج نظامه القائم على الحزب الواحد أو اقتصاده شديد المركزية، لولا حالة العداء والحصار الأمريكي تجاهها، والتي لم تترك لها خيارات متعددة.

ومهما تكن خطايا أو عيوب الرئيس الكوبي فيديل كاسترو، والتي لا تختلف عن عيوب القادة الثوريين الذين عمروا طويلاً وهم على رأس السلطة، وتحولوا الى أشباه آلهة، فإن كاسترو شكل دائماً النسيج الخاص به. وحتى عندما تبقرط وتبنى النمط السوفياتي، فقد كان فكره مزيجاً من المسيحية الطهرانية والاشتراكية، وحتى أرثوذكسيته الأيديولوجية والسياسية لم تمنعه من "التغريد خارج السرب" في عدد من المحطات التاريخية، طوال العقود التي شهدت اندماجه في المنظومة الاشتراكية.

إن صمود النظام الكوبي، بعيد انهيار الاتحاد السوفييتي وتلاشيه، يكاد يكون معجزة سياسية، بالنظر الى ما سبقها من اعتمادية مفرطة على المساعدات والمبادلات التجارية ذات الأسعار والشروط التفضيلية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى. وهو صمود دفع ثمنه الشعب الكوبي، ليس لإيمانه بصواب نجاعة النظام السياسي الكوبي، وإنما على الأرجح بدواعي الكبرياء الوطني ورفض الانحناء للسياسة الأمريكية. ولقد احترم قادة بلدان أمريكا اللاتينية ميراث الرئيس السابق فيديل كاسترو وقادة كوبا الحاليين، حتى عندما كانوا يختلفون معهم، ليس فقط لمكانتهم التاريخية كقادة لثورة شعبية ألهمت شعوب القارة الأمريكية الجنوبية، وإنما أيضاً لأنهم جسدوا معاني الكرامة والكبرياء والسيادة الوطنية التي لم تنحن، برغم اشتداد المصاعب عليهم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

من الغريب أن تتأخر مبادرة الرئيس الأمريكي "المختلف"، وصاحب شعار "التغيير"، لفتح صفحة جديدة مع كوبا حتى الآن. ومن سخرية التاريخ أن الحصار الأمريكي على كوبا، بدعوى الحيلولة دون "تصدير الثورة" الى أمريكا اللاتينية، لم يفشل فقط في اقتلاع النظام السياسي الاشتراكي من كوبا، بل انه فشل في وضع حد لتحول عدد متزايد من بلدان أمريكا الجنوبية نحو اليسار، ومن صعود أحزاب يسارية، واشتراكية ديمقراطية، الى السلطة، بعضها كان يخوض حرب عصابات وأدغال لعشرات السنوات ضد أنظمة استبدادية دعمتها المخابرات المركزية والاحتكارات الأمريكية بالمال والسلاح.

لقد آن الأوان لطي صفحة منسية من صفحات زمن الحرب الباردة. فهل يفعلها باراك أوباما ويعيد العلاقات الطبيعية مع كوبا؟ ومتى؟

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com